

التنمية الاجتماعية في ظل تدني المستوى التعليمي

Social Development under Low Level of Education

أ. سعيدي لويظة أ. ركاب أنيسة

جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف-

ملخص الدراسة:

التعليم في الدول النامية ومنها المجتمع الجزائري كنموذج يجب أن يعتبره الباحثين المختصين في ذلك، أداة للتغيير الاجتماعي، لأنه يجرنا إلى عملية التنمية الاجتماعية في ظل العملية الاستثمارية التي تقع على عاتق قطاع التعليم من خلال رفع من مستوياته، وبمواكبته للتكنولوجيا الحديثة بتوسيع وتحديث نطاق الخدمات التعليمية، فيصبح بذلك استثمارا اقتصاديا يطور الإنتاج وعملياته، حتى لو كان استثمارا على المدى البعيد، لكن يكون ناجحاً ذلك أنه يقوم في الأساس على تدعيم الإنتاجية والابتكار لدى أفراد المجتمع.

ومنه نحتاج في مجتمعنا إلى هذا النوع من الاستثمار في المورد البشري بتنمية مصادره عن طريق المعرفة والتعليم وفضلاً عن ذلك التقليل من حدة المعوقات التنموية كالححد من المشكلات الاجتماعية التربوية التسرب المدرسي، العنف المدرسي، ... وما إلى ذلك.

Study Abstract

Education in the third world 'countries, including the Algerian society as a model should be considered by competent researchers as a tool for social change, because it leads us to the process of social development under the investment process that lies primarily on the responsibility of the education sector by raising the level, and being updating to modern technology to expand and update the range of educational services, the matter becomes an economic investment which develops production and operations even if it's an investment in the long term, but to be successful so it is based primarily on strengthening the productivity and creativity of its members of society.

Therefore, we need in our society such type of investment in human resource through development via its sources of knowledge and education, as well as the reduction of the extent of developmental handicaps such as reducing social educational problems , school dropout, school violence, ... and so on.

1- إشكالية الدراسة:

لقد أكدت التجارب الدولية في مجال التنمية الاجتماعية بأنها تتطلب من المجتمع، أن ينمي المصادر البشرية عن طريق المعرفة والتعليم والتدريب لأفراده، فالثورة الحقيقية لأي بلد كان تتمثل في استثمار المورد البشري والمهارات الإنتاجية للقوى العاملة التي تميل في أساسها رأس المال البشري.

حيث تعمل التنمية الاجتماعية بالعمل على تطوير التفاعلات الاجتماعية بين أفراد المجتمع من خلال التزامن بين اكتساب المعرفة والمهارات في نقل التكنولوجيا والمشاركة المستمرة.

ومنه فالتنمية إذاً تحيط بكافة جوانب الحياة الاجتماعية على اختلاف صورها وأشكالها من خلال التغيرات الكيفية العميقة والشاملة التي تحدث فيها: إذا ما هي الآليات التي تساعد على رفع مستوى قطاع التعليم والتخفيف من حدة المعوقات فيه في ظل التنمية الاجتماعية؟

2-الهدف من الدراسة:

معرفة العلاقة الإرتباطية بين التنمية الاجتماعية والقطاع التعليمي باعتباره يقوم باستثمار في الفرد (نوع من رأس المال) في ظل النمو المعتمد الذي يتم عن طريق الجهود المنظمة وهو ما يعرف بالتنمية الاجتماعية.

3- المفاهيم الأساسية والمفاهيم ذات العلاقة:

تتطلب أي دراسة علمية تحديد المفاهيم التي يعالجها الموضوع المدروس لأجل إيضاحه بشكل جيد.

أ- مفهوم تعريف التنمية الاجتماعية،

يختلف تعريف التنمية الاجتماعية بحسب المجال الذي توجه إليه التنمية (التي تعني عملية تغير في البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع وتسمى إلى رفع مستوى السكان في كافة الجوانب)

ويختلف تعريف التنمية الاجتماعية بحسب المجال الذي توجه إليه التنمية، وبحسب الخلفيات النظرية لواضعي التعريف... ومنه نجد أن التنمية الاجتماعية لدى بعض المشتغلين بالعلوم الإنسانية والاجتماعية هي تحقيق التوافق الاجتماعي لدى أفراد المجتمع بما يعنيه هذا التوافق من إشباع بيولوجي ونفسي اجتماعي.

ولدى المعنيين بالعلوم السياسية والاقتصادية هي الوصول بالإنسان إلى حد أدنى لمستوى المعيشة لا ينبغي أن ينزل عنه باعتباره حقاً لكل مواطن تلتزم به الدولة.

ولدى المصلحين الاجتماعيين تعني التنمية الاجتماعية توفير التعليم والصحة والسكن الملائم والعمل المناسب لقدرات الإنسان، وكذلك الأمن والتأمين الاجتماعي والقضاء على الاستغلال وعدم تكافؤ الفرص وعند رجال الدين تعني التنمية الاجتماعية: الحفاظ على كرامة الإنسان باعتباره خليفة الله في أرضه، وتحقيق العدالة.

ويقول بعضهم مثل 'بيتردي سوتوي' في تصوره للتنمية الاجتماعية على أنها مرادفة لمفهوم الإرشاد التربوي.

وفي تقرير إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ببيئة الأمم تعرف التنمية الاجتماعية بأنها عملية تربية تنظيمية، ذلك أنها في نهاية الأمر: مجموعة من الإجراءات لتطوير الاتجاهات الاجتماعية لدى الأهالي وتشجيعهم على تقبل الأفكار الجديدة واكتساب المعلومات النافعة والمهارات العملية سواء بالنسبة للأفراد أو الجماعات...

حيث يمثل كل هذا أبعاداً أساسية في سبيل التوصل إلى عملية الانطلاق الذاتي⁽¹⁾

ب- مفهوم النمو:

يصعب إيجاد خط فاصل بين التنمية والنمو، فكل منهما امتداد للآخر وهما يتداخلان في أنظمة المجتمع وأنساقه الاجتماعية زمنياً ويتفقان نحو التحسن والارتقاء.

ويعني النمو عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة الاجتماعية⁽²⁾

فالنمو ظاهرة تحدث في جميع المجتمعات على اختلاف مستوياتها الاجتماعية والاقتصادية والحضارية، وهي تعني... تفتح تدريجي، أو النضج الكامل لجزيئات شيء ما، أو نمو لما هو كائن بداخل البذرة الأصلية.

ويعني أيضاً: الزيادة والتراكم وهو يستخدم للإشارة إلى بعض المتغيرات الكمية كالزيادة في الدخل الفردي أو الناتج القومي الاجتماعي.

وتشير كلفة النمو إلى التغير البطيء والتحول التدريجي الذي يحدث وفقاً لمراحل (المراحل التي يمر بها الإنسان في نموه)، ونفس الشيء يطرح في أن المجتمعات البشرية مرت بعدة مراحل (مجتمعات بدائية... مجتمعات ريفية ثم حضارية...).

أما التنمية مقارنة بمفهوم النمو فتعني النمو المعتمد الذي يتم عن طريق الجهود التي يقوم بها الإنسان لتحقيق أهداف معينة، وتحتاج إلى دفعة قوية ليخرج المجتمع من حالة الركود والتخلف إلى حالة التقدم والنمو، وهذه الدفعة القوية تقف على طرفي نقيض مع عملية التطور والتدرج.

ومنه نقول أن البلاد المتخلفة لا تحتاج إلى نمو وإنما تحتاج إلى تنمية ذلك أن التنمية تشمل على النمو.

ج- مفهوم التطور:

يقصد بالتطور ذلك التغيير التدريجي وبأخذ التطور عدة أنواع هي:

تطور كوني: وهو يدل على العالم والأجرام السماوية، مع النشوء إلى الارتقاء ثم الفناء.

تطور عضوي: ويطلق على النمو في الكائن الحي، الذي يأخذ دوره في تطوره تبدأ منذ تكوين الخلية الأولى ثم الجنين، فالولادة فالنضوج ثم الوفاة.

تطور عقلي: وما يصاحبه من نمو وارتقاء في التفكير والشعور والإدراك ثم نضوج ثم اضمحلال ويعتمد ذلك على القدرات الذهنية والعقلية.

وهنا نعني بإصلاح التنمية للتطور المقصود.

د - مفهوم التقدم:

هو التحسن الذي يطرح على المجتمع الإنساني في انتقاله من حالته الفطرية الأولى إلى حالة أعظم كمالاً، ويعد الهدف من التقدم غائي وهو يتضمن خلال مراحل المتعاقبة ازدهاراً ورقياً أكثر فأكثر من المراحل السابقة، وهو ينتقى من الماضي، ويرتبط بالواقع الاجتماعي ويحل الحاضر.

ويتضمن التقدم صفة أخلاقية بمعنى الإحساس بالمسؤولية المشتركة وتعد هذه العملية أساسية لتوجيه قوى التغيير لخدمة الإنسان.

مفهوم التحديث:

يعد التحديث مصطلحاً جديداً، لم يكن متداولاً قبل الخمسينات، فقد بدأ استخدامه في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات وكان الاستعمال المتداول للمصطلح يؤخذ على أنه استحداث شيء قديم وتحويله إلى صورة حديثة للأخذ بالأساليب العلمية الحديثة في المجالات المختلفة...

فالحديث إذاً هو خصائص عمل التكنولوجيا وأسلوب الحياة والتنظيمات الاجتماعية وأسلوب الإنتاج.

وهذا يعني أن مسألة التحديث في جوهرها مسألة علمية أو تكنولوجية خالصة، أما التنمية الاجتماعية أو الحضارية الشاملة فتستغرق إلى جانب التحديث بالمعنى السابق عاملاً آخر يمثل في أسلوب توظيف وتوزيع عائد التنمية وخاصة ذلك الجزء الذي لا يعاد استثماره وإنما يخصص لإستهلاك البشر.

لذا فالتنمية ليست قضية علم فحسب ولكنها قضية علمية وإنسانية وسياسية³

4- خصائص ومقومات التنمية الاجتماعية:

أ- خصائص التنمية الاجتماعية:

تتسم التنمية الاجتماعية بصفة العمومية يصل إليها الإنسان عن طريق التجربة والقياس، والتنمية عملية شاملة في أي مجتمع حيث يجب أن تتضمن كافة مجالات الحياة الإنسانية... كالتنمية البشرية وتنمية الموارد البيئية والتنمية الاقتصادية والتنمية السياسية.

والتنمية الاجتماعية أيضاً عملية مستمرة ومرحلة طويلة لا تتوقف، ولا يمكن تحقيقها فقط لمرة واحدة وبشكل نهائي تام، فهي عملية تراكمية تحتاج إلى جهود دائمة وإجراءات متواصلة... ليس فقط للتعامل مع التغيرات السريعة المتلاحقة في عمليات التنمية وتوجهاتها على المستوى العالمي، بل أيضاً للتحكم في مقدار تلك التغيرات ونوعيتها.

وفضلاً عن ذلك تتسم التنمية الاجتماعية الجيدة بالخصائص التالية:

- **هادفة:** معناه أنها تنطلق من هدف أو مجموعة أهداف تسعى إلى تحقيقها، وتتوقف أهداف عملية التنمية على المدخلات والإمكانات المتاحة للقيام بتلك العملية، حيث لا ينبغي [تحقيق] تحديد أهداف تفوق هذه المدخلات، تلك الإمكانيات، وإلا فإن هذه الأهداف لن تتحقق.

- **علمية:** التنمية ليست عشوائية، بل تقوم على أسس علمية مدروسة وعمليات تخطيط فائقة الدقة...

-**نظامية:** لا تتم عملية التنمية عرضاً، بل تتم بشكل نظامي دقيق في جهات ومؤسسات متخصصة، فكل عملية تنمية تكون بمثابة منظومة مكونة من ثلاث محاور: المدخلات والعمليات والمخرجات فتضم المدخلات كافة متطلبات التنمية من الموارد الطبيعية والموارد البشرية والتمويل... وغيرها. وتشمل العمليات كافة الإجراءات المرتبطة بتنفيذ خطط التنمية أما المخرجات فتضم النواتج والأهداف التي يمكن بلوغها أو تحقيقها.

- **إيجابية:** ينبغي أن تكون التنمية إيجابية، فهي بمثابة تحسين وتطوير للشيء ينتقل به من طور أقل إلى طور أرقى...

- **مستمرة:** ومن أهم خصائص عمليات الديمومة والاستمرارية، فمدخلات التنمية متغيرة، ومن ثم فإن ذلك يستلزم استمرار مراحل تلك التنمية لمواكبة تلك التغيرات.

- **الشمول:** ويعني ذلك تناول قضية التنمية من جميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مثلاً: لا يمكن الإهتمام بالتعليم دون الإهتمام بالصحة أو الزراعة أو السكن...إلخ

- **التكامل:** ويعني ذلك أن تتكامل مشروعات برامج التنمية المختلفة، إذ من الضروري مواجهة مشكلات المجتمع بخطة متكاملة، وذلك حتى لا تكون التنمية مجرد أنشطة متناثرة تقوم بها جهود متباعدة.

فمثلاً في خاصية التكامل: هذا الأساس يكمن في أنه لا يمكن إجراء تنمية ريفية دون تنمية حضرية أو العكس.

- مراعاة أن تكون برامج التنمية قائمة على أساس إشباع مطالب وحاجات الإنسان الأساسية والتي تتمثل في حاجاته البيولوجية والنفسية وحاجاته الاجتماعية والاقتصادية ويتم ذلك من خلال النظم والمؤسسات الاجتماعية التي تقوم في المجتمع، وما يصاحبها من قيم ومعايير تحدد نوع العلاقات التي تسود بين أفراد المجتمع.

- **مبدأ تحديد الاحتياجات:** توضع خطة عامة للدولة على أساس المعرفة التامة باحتياجات المجتمع عامة، أما المجتمعات المحلية فتختلف فيما بينها في احتياجاتها حيث يكون لكل منها خصوصيته الثقافية وتوضع هذه البرامج في ضوء هذه الخصوصيات.

-**التوازن:** ينبغي مراعاة التوازن في المشروعات الخاصة ببرامج التنمية المختلفة، ويعني ذلك الاهتمام بجوانب التنمية حسب حاجة المجتمع، فلكل مجتمع احتياجات تفرض وزناً خاصاً لكل جانب منها، فمثلاً المجتمعات الفقيرة تمثل قضايا التنمية الاقتصادية فيها وزناً أكبر على ما عداها، مما يجعل تنمية الموارد الإنتاجية هي الأساس والقضايا الأخرى تعد فروعاً منها.

-**التنسيق:** ينبغي مراعاته بين مشروعات وبرامج التنمية المختلفة، ويهدف التنسيق إلى توفير جو يسمح بتعاون جميع الأجهزة القائمة على خدمة المجتمع.

-**مبدأ الوصول إلى نتائج مادية محسوسة:** تتطلب التنمية الاجتماعية ضرورة الإسراع بالوصول إلى نتائج مادية محسوسة ذات النفع العام للمجتمع، ولهذا يرى العاملون في ميدان التنمية الاجتماعية أنه يجب وضع مشروعات وبرامج تتضمن خدمات سريعة النتائج، وذات العائد السريع وقلة التكاليف ما أمكن والتي تسد في الوقت نفسه حاجة اجتماعية.

- **المبدأ الديمقراطي:** بمعنى أنه لا تفرض مشروعات التنمية فرضاً على أفراد المجتمع وإنما لا بد وأن تتبع من داخله.

وهكذا لا يمكن أن تقوم التنمية على القهر والإلزام الذي يفرض من خارج المجتمع، ويوجد كثير من الأمثلة التي تؤكد هذا [فقد فشل الكثير من المشاريع].

فقد فشلت الكثير من المشروعات لعدم تقبل أفراد المجتمع لها ذلك أن المشاركة التي تبدأ من مرحلة الإعداد والتخطيط غير موجودة.

ب- مقومات التنمية الاجتماعية: تقوم التنمية الاجتماعية على عدد من المقومات نذكر منها:

***رفع مستوى معيشة الفرد:** وهنا يتحقق الهدف النهائي لكل الجهود والسياسات والبرامج التي تبذل في قطاعات التنمية المختلفة، وتستهدف مزيداً لإشباع احتياجات المواطنين المادية والاجتماعية...

وهي محصلة لما يترتب على آثار الاستثمارات في جميع القطاعات بما ينجم عنها من مردود يؤثر على حياة الفرد والمجتمع.

*التنمية الاجتماعية مسؤولية كل من الأجهزة الحكومية والشعبية: فهي ليست مسؤولية وزارة بعينها ولكنها مسؤولية الأفراد جميعا.

وذلك في إطار سياسية اجتماعية موحدة.

*السياسة الاجتماعية تتكون من إيديولوجية المجتمع وأهدافه مقوم السياسة الاجتماعية على أساس من تكافؤ الفرص أمام الجميع، وحرية المواطن (الفرد) في ظل سيادة القانون.

*امتداد مجالات العمل الاجتماعي: وتشمل هذه المجالات الرعاية الصحية لكل الأفراد، وتوفير التعليم للجميع، وتحسين ظروف العمل، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتوسيع نطاق التأمينات الاجتماعية ليشمل كل المواطنين (الأفراد) ورعاية الشباب...

*التخطيط الشامل للعمل الاجتماعي: وذلك حتى يمكن الاستفادة من الموارد الوطنية لتحقيق الرفاهية لجميع المواطنين، واستخدام المنهج العلمي لإحداث التغييرات اللازمة لتحقيق التقدم والمشاركة الشعبية في رسم السياسة وتحديد الأهداف، ووضع الخطط...

*السياسة الاجتماعية جزء من السياسة العامة للدولة: وهنا يجب توفر ثلاث عناصر لتحقيق مقومات النجاح للتنمية الاجتماعية:

1-تغيير بنائي.

2-دفعة قوية (سبق شرحها).

3-إستراتيجية ملائمة.

فالتغيير البنائي ينبثق عن دفعة قوية، وذلك على أساس إستراتيجية ملائمة.

فالأول يقصد به ذلك النوع من التغيير الذي يستلزم ظهور أدوار وتنظيمات اجتماعية جديدة تختلف عن الأدوار والتنظيمات القائمة في المجتمع.

أما ثالث عنصر فيعني الإطار العام أو الخطط العريضة التي ترسمها السياسة التنموية في الانتقال من حالة التخلف إلى النمو الذاتي (4)

5- أهمية وأهداف التنمية الاجتماعية:

أ- أهمية التنمية الاجتماعية:

تأتي أهمية التنمية الاجتماعية من كونها تضع المسؤولية على عاتق كل المؤسسات الاجتماعية سواء اعترفت بها أو لم تعترف، حيث أن أحد أنشطة هذه المؤسسات هو تحقيق التحسين الكيفي الإنساني.

وقد تكون المؤسسات الاقتصادية هدفاً اجتماعياً لكن فعالية دورها.

إذا ما سلمنا بالتوازن لا يتحقق إلا إذا تدخلت مؤسسات اجتماعية معترف بها مثل المدرسة، الأسرة، دور العبادة، مؤسسات الرعاية الاجتماعية حيث أنه لا بد من توظيف المؤسسات الاقتصادية وغير الاقتصادية كمكونات كافية للتنمية.

وتكمن أهمية التنمية الاجتماعية في الآتي:

- يشعر الأفراد في ظل التنمية شعوراً حقيقياً بوجود الدولة، حيث أن الرعاية تساهم في تحقيق معنى المجتمع أو الدولة، وهي تغرس في نفوس الأفراد الشعور بالوجدان الجمعي أو المشاركات الوجدانية الجمعية، أما المجتمعات التي تقوم على التسلط واستعباد الفرد أو استعباد المجتمع لغيره من المجتمعات، فلن يكون لوجودها معنى إيجابي.

- تظهر أهميتها أيضاً في تحقيق وتأمين المجتمع أو الدولة وضمان استقراره وعدم جنوحه إلى الانحراف وعدم اللجوء إلى المبادئ الهدامة التي من شأنها أن تشيع الفرقة بين أفرادها وتحقق في النهاية وحدة المجتمع المادية والمعنوية.

- تعتبر التنمية والإنعاش الاجتماعي عاملاً من عوامل تحقيق الارتقاء بالإنسانية ومعاييرها، فوظيفة الإنعاش تتعدى حدود القوميات للدول، وبذلك يعتبر عاملاً أساسياً في تقريب وجهات النظر بين مختلف الدول وتحقيق التفاهم بينها.

- تغرس فكرة التنمية الاجتماعية في أفراد المجتمع الفضائل الروحية والمعايير الأخلاقية والمعاني الإنسانية الرفيعة التي من شأنها الرقي بالوعي لدى المجتمع... ذلك أن الاشتراك في برامج الإنعاش

والمساهمة في ميدان الخدمة الاجتماعية والإصلاح الاجتماعي يخرج الفرد من حدوده الضيقة وحياته الخاصة إلى آفاق أوسع نطاقاً.

ب- أهداف التنمية الاجتماعية:

تحدد أهداف التنمية الاجتماعية في الآتي:

- يتركز الهدف الرئيسي للتنمية الاجتماعية في تحسين نوعية الحياة في مختلف النشاطات البشرية من خلال إحداث التغيرات الاجتماعية التي تساهم في تحقيق التوازن بين الجوانب: المادي والبشري بما يحقق للمجتمع بقاءه ونموه.

ويحقق هذا الهدف أهدافاً فرعية منها: معالجة المشكلات الاجتماعية الناتجة عن التغيير والمتصلة به.

- إشباع الاحتياجات الاجتماعية كأفراد المجتمع بمفهومها الشامل من خلال تقديم الخدمات الاجتماعية المختلفة (التعليم، الصحة،....).

وتتحدد الحاجات الاجتماعية في الآتي:

أ- الحاجة إلى العمل والتملك والاستهلاك.

ب- الحاجة إلى العيش في مناخ أسري مستقر يتوفر فيه الاطمئنان والحب والتفاهم.

ج- الحاجة إلى الحماية الاجتماعية وضمان الحقوق الأساسية.

د- الحاجة إلى قوة تتمثل في الضبط الاجتماعي الذي يحقق الطمأنينة.

هـ- الحاجة إلى التعليم.

و- الحاجة إلى الامتثال للمعايير والقيم في إطار قيم المجتمع.

- تقديم الخدمات لأفراد المجتمع لتحسين نوعية الحياة وتيسير الحصول عليها.

- إتاحة الفرصة للأفراد للمشاركة الفعلية في توجيه التنمية الاجتماعية وتنفيذ برامجها وتقييم نتائجها⁵

ج- مجالات التنمية الاجتماعية:

تسد التنمية الاجتماعية جميع احتياجات الإنسان المادية والمعنوية وعلى ذلك تتعدد هذه المجالات، والتي يمكن أن نوجزها في الآتي:

القطاع التعليمي:

تبدو علاقة وثيقة بين التعليم والتنمية، حيث لا يمكن الفصل بينهما، فهو يتغذى منها ويغذيها، ويبرز دور التعليم في بناء القوة البشرية المنتجة وهو عامل حاسم في التنمية، لأنه منشط النمو الاقتصادي ولقد أثبت المختصين في الاقتصاد أن النتائج الإيجابية في مجالات الإنتاج ترجع لعوامل مختلفة من بينها التعليم، وما يترتب عليه من قوى إبتكارية وتنظيمية في المجتمع، فعن طريق التعليم يمكن تنمية قدرات الأفراد وتزويدهم بالقيم والاتجاهات والمعارف التي تمكنهم من الخلق والتجديد والابتكار.

ويمكن فهم مشكلات بيئتهم ومعرفة حقوقهم وواجباتهم كمواطنين وأفراد...

ولترجمة مفاهيم الحياة العصرية إلى سلوك يترتب عليه إنتاج أجيال أسعد وأقدر على العمل والإنتاج من الأجيال السابقة، ودفعهم للمشاركة بصورة فعالة في النهوض بالمجتمع اجتماعيا واقتصاديا.

وقد ذهب أنصار المدرسة الوظيفية في علم الاجتماع إلى القول أن التعليم مورد هام للمهارات الأساسية: مثل تعلم القراءة والكتابة والحساب والمعرفة الفنية المتخصصة التي تتطلبها الوسائل الحديثة للإنتاج والإدارة.

وبالإضافة إلى ذلك فإن نسق المكافأة الذي يعول عليه كثيراً في مجال التعليم يشجع على التزام القوى نحو الاعتماد على الذات. والعمل الشاق... وهذا اتجاه يدعم الإنتاجية والابتكار وباختصار فإن زيادة معدلات التعليم وزيادة معدلات النمو الاقتصادي أمران متلازمان.

والتعليم له أثره في تكوين المواطن الصالح، والعامل ذو الإنتاجية المرتفعة، والمنظم الاقتصادي السليم الذي يحسن تجميع رأس المال واستثماره، كل منهما سيفيد الإنتاج.

ولذا يرى أنصار هذا الاتجاه أن معالجة قضية التخلف لا تتم إلا بزيادة الدخل القومي ومتوسط الدخل الفردي.

والتعليم يمكن أن يساعد على إزالة المعوقات الثقافية، وخلق اتجاهات علمية جديدة تساعد على انتقال المجتمعات من الشكل التقليدي إلى الشكل المعاصر.

وبهذا يساعد التعليم على اكتشاف وتنمية مواهب الأفراد ويهيئ لهم سبيل التفكير الموضوعي في مختلف المسائل... ويحفز الأفراد إلى تحقيق التقدم وهو اتجاه يدعم الإنتاجية والابتكار ومنه فزيادة معدلات التعليم وزيادة معدلات النمو الاقتصادي أمران متلازمان.

ويعكس المستوى التعليمي للسكان نوعية الموارد البشرية، فإنماء الطاقات البشرية وتوجيهها تلعب دوراً رئيسياً وحيوياً في إثراء التنمية في كافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فجوهر التقدم في المجتمعات الإنسانية يكمن في تفاعل وتكيف الإنسان مع بيئته وظروفه.

ويلعب التعليم دوراً أساسياً في زيادة وعي الأفراد بالمسؤوليات تجاه جميع المشاكل... كما يفيد أيضاً في زيادة معرفة المواطنين بأساليب الارتقاء بالمستوى الصحي... ويساعد التعليم الأفراد في المساهمة والمشاركة في أنشطة المنظمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ويرتبط التعليم بالمشاركة في مجال التنمية، فهو يساعد جزئياً على تنمية الإحساس بالواجب تجاه المجتمع، والاهتمام والمصلحة والمسؤولية والكفاءة، وينمي في الوقت نفسه خصائص شخصية لازمة للمشاركة الثقة بالنفس والسيطرة والتميز.

وينادي " كولينز " أن المدخل الوظيفي يفترض أن هناك مجالاً واسعاً من المهن في المجتمع يتطلب مهارات معينة يجب توجيه التعليم إليها.

ويتضمن هذا أن المهارات المشار إليها يمكن قياسها بوضوح طبقاً لبعض المستويات الفنية الموضوعية، وأن هذه الوظائف تتطلب مهارة أكثر وهي أهم من غيرها.

وفي وقتنا الحالي تركز فلسفة التعليم على تعليم الكبار ومحو الأمية، وذلك بهدف مساعدة من لم تصل إليهم تلك المساعدة من المؤسسات التعليمية الموجودة...

وتزداد أهمية الاستثمار في التعليم في المجتمعات النامية، والتي تعاني من نقص حاد في الأيدي العاملة الماهرة واللازمة لتصدير الإنتاج، ولا شك في أن تخلف وجمود هذه المجتمعات وعدم مسيرتها للتطور الصناعي والإنتاجي يعتبر حجر عثرة في طريق التنمية وهذا تأكيد على أن هذه المجتمعات

النامية يتوفر فيها الموارد البشرية، ولكنها غير مدربة وغير ماهرة، ويتمثل ذلك في الأفراد الراغبين في العمل ولكنهم يفتقرون إلى ما تحتاج إليه من قوى عاملة ذات المستوى الرفيع، وهو الأمر الذي يتطلب توسيع نطاق الخدمات التعليمية أمام الأفراد في هذه الدول لتحقيق مطالب التنمية بين الأيدي العاملة المدربة وعلى ذلك فالتعليم استثمار اقتصادي يدفع ويطور عمليات الإنتاج.

والمعروف أن الدول النامية لا تستطيع أن تتفق مبالغ باهضة على التعليم إلا إذا كان لهذا التعليم عائد على الاقتصاد القومي يساوي نفقاته، أو يزيد عليها حتى يمكن أن يتحقق المضمون الحقيقي للتعليم، ويكون عملية استثمارية، كما أن التعليم يعتبر أداة التماسك الاجتماعي بجانب ما تحتاجه التنمية من مصادر بشرية ومهارات وقدرات يقوم بها التعليم.

والتعليم في الدول النامية مطالب بمعالجة المعدلات الصعبة التي تواجهها تلك البلاد سواء في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي، وهذا لا يأتي إلا إذا تغيرت النظرة إلى التعليم في تلك الدول من كونه مستودعاً لمجموعة من المعارف إلى كونه أداة للتغيير الاجتماعي مرتبطاً ارتباطاً عضوياً بعملية التنمية الاجتماعية الشاملة⁽⁶⁾

فضلاً عن القطاع التعليمي الذي يعتبر أهم عامل في التنمية هناك عدة مجالات منها الصحة والتنمية الاجتماعية فهي ضرورية لمواجهة الاحتياجات الإنسانية وكذلك السكان والتنمية الاجتماعية والإسكان والتنمية الاجتماعية لكنها إذا ما قورنت بالقطاع التعليمي ومستوى الرفع منه في إطار استثمار وعمليات الاستثمار فيه فإننا نعتبره غاية في الأهمية.

ومن معوقات التنمية الاجتماعية في المجال التعليمي هي تلك الظواهر الاجتماعية المتعلقة بمشكلات التربية نذكر منها: التسرب المدرسي، العنف المدرسي... ونعني بها ما يلي:

1- التسرب المدرسي:

1-1- التعريف السوسولوجي للتسرب المدرسي:

هو ظاهرة اجتماعية ويعني انقطاع التلاميذ عن الحضور إلى المدرسة بصفة دائمة بعد أن يتم الالتحاق بها، حيث تقترن كثرة التغيب عن المدرسة بانخفاض العلامات وزيادة احتمال الجنوح⁽⁷⁾.

1-2 عوامله:

تتباين عوامل التسرب المدرسي من العوامل التربوية منها إلى العوامل الاجتماعية وكذا العوامل الأسرية وتبين فيما يلي:

أ-العوامل التربوية:

* الضغوط المدرسية:

يوجد عدد هائل من الأبحاث التي تشير إلى أن الضغوط المستمرة في المدرسة تضعف من الصحة النفسية والجسدية والإعجاز لدى الطلبة ومن هذه الدراسات ما أكد على مصادر التوتر لدى الطلبة ويتعلق أحدهما (المصادر) بالشعور بالنقص والخجل وبعدم القدرة على إنجاز الواجبات الصفية التي يجدها الطالب صعبة وبذلك يتغيب عن المدرسة، وهذا الأخير يؤدي إلى الضعف في التحصيل وبالتالي المزيد من التغيب...⁸ ويولد بذلك تسرباً مدرسياً.

* المعلمون وإسهامهم في ظاهرة التسرب المدرسي:

يتم ذلك الإسهام المتزايد للمعلمين في ظاهرة التسرب المدرسي وانتشارها لهذا السبب من خلال ثقافة التسرب المدرسي مثلاً بسبب العقاب المسلط على الطالب (التلميذ) باعتباره الوسيلة الوحيدة لحفظ النظام التربوي وقد يتخذ المعلم هنا أسلوبين: الأول صرامة المعلم في أسلوب التحقير، الشتم أو الضرب لتلاميذه...

أما الثاني: فيتمثل في التراخي والإهمال...و ذلك يعتبره عاملاً محفزاً لهذه الظاهرة الاجتماعية دون اعتبار للسلطة القائمة في المجتمع المدرسي⁽⁹⁾

ب- العوامل الاجتماعية:

هناك عدة عوامل اجتماعية تهم في انتشار هذه الظاهرة الاجتماعية منها العلاقة مع الرفاق، تهم في انتشار هذه الظاهرة الاجتماعية منها العلاقة مع الرفاق، تغيير المدرسة، التغيب عن المدرسة، بعد المدرسة... ونوجزها فيما يلي:

*العلاقة مع الرفاق: تعتبر من العوامل المساهمة بكثرة في التسرب المدرسي من منطلق أن الطالب الذي يصبح عضواً في جماعة فرعية ترفض التعليم، أو جماعة منحرفة تنمرد ضد النظام التعليمي القائم، فسوف يتأثر بشدة بهؤلاء الرفاق وينسحب من الدراسة.

* تغيير المدرسة: يكون في غالب الأحيان لتغيير المدرسة لدى بعض الطلبة قسماً مهم في انتشار التسرب المدرسي ربما يرجع ذلك إلى عدم اهتمام المعلمين بالطلبة الجدد وبذلك يشعر المراهق بالعزلة عن الطلبة التعليمية ومنه إلى التسرب المدرسي.

* التغيب عن المدرسة:

حيث يسجل الذين ينسحبون من المدرسة نسباً عالية في التغيب والفئة التي تكثر من التغيب هم الفئة الأقل في مستوى التحصيل الدراسي.

ج- العوامل الأسرية:

* مستوى التوتر داخل الأسرة:

يعد التوتر السائد في الأسرة عاملاً هاماً في التنبؤ بالتسرب المدرسي، فالطلبة الذين يأتون من مثل هذه البيوت وكذلك البيوت التي يكثر فيها تغيب الأب عن المنزل من المحتمل أن يتركوا المدرسة... وبالتالي يتسربون من المدرسة على نحو أكثر من الطلبة الذين يعيشون في ظل أسر متماسكة لا وجود للصراع فيها.

* المستوى التعليمي للوالدين:

يعتبر الوالدين نموذجاً للنجاح الأكاديمي، فالمرهقون الذين لديهم آباء أو إخوة كبار انسحبوا من المدرسة من المحتمل أن يترك كذلك المدرسة، فمن المرجح أن يكون آباء المتسربين من المدرسة أقل اهتماماً بتعلم الأبناء، لأن كثيراً منهم لا يكونوا قد أنهوا المدرسة⁽¹⁰⁾.

2- العنف المدرسي:

1-2- التعريف السوسيولوجي للعنف المدرسي:

هو ظاهرة إجتماعية ويتمثل في أنه السلوك العدوانى اللفظى وغير اللفظى نحو شخص آخر يقع داخل حدود المدرسة⁽¹¹⁾ .

2-2- عوامله:

إن العملية التربوية مبنية على التفاعل الدائم، والمتبادل بين الطلاب ومدرسيهم حيث أن سلوك أحدهم يؤثر في الآخر وكلاهما يتأثران بالخلفية البيئية وسنحاول شرح بعض الأسباب المؤدية إلى العنف المدرسي.

أ- أسباب متعلقة بالتلاميذ:

* **طبيعة التنشئة الاجتماعية:** وهنا تتعلق في أغلب الأحيان بالمجتمع الأبوي (سلطوي) حيث يتم استخدام العنف من طرف الأب أو الأخ الأكبر ومنه يولد سلوك العنف عند الفرد.

حيث أكد جيمس فوكس 1995م عميد كلية العدل الجنائي بولاية أتلاندا «أن الأسرة هي مسؤولة عن جنوح الأحداث وبالتالي عن العنف المدرسي».

* **وسائل الإعلام:** تلعب دور كبير في التأثير من خلال الأفلام والمسلسلات العنيفة والاختلاط برفقاء السوء حيث أكد "وليام فلاسر" سنة 1998م أنه من أسباب العنف المدرسي: «عدم قدرتنا على بناء علاقات سليمة مع بعضنا بعض»¹².

ب- أسباب متعلقة بالمدرسين:

كثرة الغيابات عند المعلمين (هذا) يؤدي إلى ضرورة استخلافهم بمدرسين آخرين هذا يؤدي إلى:

* خروج التلاميذ عن نظام الصف.

* ازدياد الفوضى والتمرد داخل المؤسسة التربوية ككل.

* متطلبات العلمين والواجبات المدرسية التي تفوق الطالب وإمكانياته.

* مجتمع تحصيلي التقدير فقط للطلاب ذوي التحصيل العالي.

* عدم التعامل الفردي مع الطالب وعدم مراعاة الفروق الفردية داخل الصف.

* عدم السماح للطالب بالتعبير عن مشاعره والإستهتار من أقواله وأفعاله.

* التركيز على جوانب الضعف عند الطالب والإكثار من انتقاده.

* عدم الاكتراث بالطالب مما يدفعه لممارسة العنف ليلفت الانتباه.

* عنف المعلم اتجاه الطلاب يدفعهم لمعاملته بالمثل.

ج- أسباب متعلقة بالمؤسسة التربوية:

* طريقة تصميم المؤسسة: نقص المرافق الضرورية وانعدام الخدمات واكتظاظ الأقسام والصفوف

* التغيرات المفاجئة وعلاقات متوترة داخل المدرسة: تغيير المدير ودخول المدير ودخول مدير آخر بطرق تربوية وتوجيهات مختلفة عن سابقه، وعدم إشراك الطلاب بما يحدث داخل المؤسسة كأنهم مجرد جهاز تنفيذي.

د- أسباب تنظيمية:

تتمثل في غياب اللجان التأديبية، حيث جاء في مقال حول العنف المدرسي بالكويت "من أهم أسباب ظاهرة العنف المدرسي هو عدم وجود قانون يحمي المعلمين من عنف التلاميذ. وعدم التعاون والتنسيق مع جمعيات أولياء التلاميذ وإدارة المدرسة.

هـ- أسباب قانونية:

عدم وجود قوانين ولوائح تحكم عمل المؤسسات التربوية والافتقار إلى أنظمة تعالج مسائل الخلاف بين الأطراف الفاعلة في المؤسسة التربوية (الأستاذ، التلميذ، الإدارة).

يقول "هوريتس" 1995م: «إذا كانت البيئة خارج المدرسة عنيفة، فإن المدرسة ستكون عنيفة».

هوامش البحث:

-
- (1) أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم أبو زيد، التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان، سلسلة كتب التنمية في الألفية الثالثة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2009م، ص ص 20-
- (2) أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع المحلي: الاتجاهات المعاصرة- الإستراتيجيات- نماذج الممارسة، المكتبة الجامعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2000م، ص 33.
- (3) حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التنمية اجتماعياً- ثقافياً- اقتصادياً- سياسياً- إدارياً- بشرياً، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2009م، ص 18-23.
- (4) حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التنمية اجتماعياً- ثقافياً- اقتصادياً- سياسياً- إدارياً- بشرياً، مرجع سابق، ص 73-79.
- (5) حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التنمية اجتماعياً- ثقافياً- اقتصادياً- سياسياً- إدارياً- بشرياً، مرجع سابق، ص 59-65.
- (6) حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التنمية اجتماعياً- ثقافياً- اقتصادياً- سياسياً- إدارياً- بشرياً، مرجع سابق، ص 95-100.
- (7) شارلز شيفر، هوارد ميلان، مشكلة الأطفال والمراهقين وأساليب المساعدة فيها، قسم الإرشاد والتربية الخاصة، عمان، ط1، 2008م، ص 464.
- (8) نفس المرجع، ص 465.
- (9) سهيلة كاظم الفتلاوي محسن، تعديل السلوك في التدريس، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2005م، ص 495.
- (10) رغبة، حكمت شريم، سيكولوجية المراهقة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009م، ص 292.
- (11) نفس المرجع، ص 287.
- (12) أحمد حويطي وآخرون، الفكر الشرقي، مركز بحوث الشرطة، الإمارات العربية المتحدة، المجلد 12، العدد 4، 2004م، ص 205.